نشرة صندوق النقد الدولي

أزمة الاقتصاد العالمي

تحسبا للطوارئ، صندوق النقد الدولي يسعى لمضاعفة موارده المتاحة للإقراض

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢ فبراير ٢٠٠٩

- في تحرك وقائي، صندوق النقد الدولي يسعى لمضاعفة موارده إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي
- الصندوق لديه تمويل كاف للتعامل مع المرحلة الحالية من الأزمة الاقتصادية
- ويسعى في خططه الحالية إلى تعزيز الثقة في أن الصندوق يمكن أن يفي بأي طلبات إضافية

صرح نائب مدير عام صندوق النقد الدولي بأن الصندوق يهدف إلى مضاعفة أمواله المتاحة لإقراض الحكومات كي تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، بغية تعزيز الثقة الدولية في قدرته على مواجهة أي تحديات جديدة في فترة الهبوط العالمي الحالية، تحسبا لاحتمال أن تضطر بلدان أخرى للاقتراض من الصندوق الذي يضم ١٨٥ بلدا عضوا.

وقد جاء تصريح السيد جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، أثناء ندوة نقاش عُقدت في ٣١ يناير الجاري ضمن أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حيث أضاف إن "الصندوق لديه الآن من التمويل ما يكفي للتعامل مع المرحلة الحالية من الأزمة الاقتصادية."

"غير أننا نرى من الحكمة في هذه الظروف أن نضيف بعض التسهيلات لأغراض الطوارئ من أجل مضاعفة الموارد المتاحة لنا. فلدينا الآن، في شكل حصص واتفاقات اقتراض قائمة، ما يصل مجموعه الكلي إلى ٢٥٠ مليار دولار أمريكي." ومن المتوقع أن يبدأ المجلس التنفيذي النظر قريبا في عدد من الاقتراحات لزيادة موارد الصندوق.

الأسوأ منذ ٦٠ عاما

أعلن الصندوق في آخر تقييم نُشر بتاريخ ٢٨ يناير الجاري أنه يتنبأ بهبوط النمو العالمي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ الحرب العالمية الثانية، مع استمرار الضغوط في الأسواق المالية وتفاقم أوضاع الاقتصاد العالمي في تحول سلبي حاد يطيح بالناتج والتجارة العالميين.

وقد التزم الصندوق حتى الآن بقروض تبلغ ٤٧,٩ مليار دولار أمريكي لعدد من الاقتصادات المتضررة من الأزمة، ومنها بيلاروس وهنغاريا وأيسلندا ولاتفيا وباكستان وصربيا وأوكرانيا. وأعلن الصندوق الشهر الماضي عن تقديم قرض وقائي للسلفادور، كما يُجري فريق من خبرائه مفاوضات مع تركيا. وقد تظهر بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل في وقت لاحق.

عرض من اليابان

عرضت اليابان إقراض الصندوق ١٠٠ مليار دولار أمريكي. وصرح السيد ليبسكي بأن الصندوق يسعى لتدبير ١٥٠ مليار دولار أخرى، مضيفا "أود أن أوضح أن هذه تسهيلات لأغراض الطوارئ تستهدف طمأنة الجميع إلى توافر الموارد اللازمة لدينا إذا ظهرت الحاجة إليها."

ولم يحدد السيد ليبسكي أي بلدان أخرى قد تحتاج إلى موارد إضافية، وإن كان قد أشار في حديث مع صحيفة وول ستريت جورنال إلى إمكانية أن ينظر الصندوق في إصدار سندات.

وقد شهدت تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة هبوطا في الشهور الأخيرة أيضا، مما جعل البلدان التي تعاني عجزا كبيرا في حساباتها الجارية معرضة للمخاطر.

وورد في جريدة *فاينانشيال تايمز* إن "صندوق النقد الدولي يسعى للوصول بموارده المالية إلى مستوى حصين حتى يصبح قادرا على إقراض أي اقتصادات صاعدة تواجه انسحابا مفاجئا لرؤوس الأموال."

اقتراح "متواضع"

أثناء نفس ندوة النقاش في دافوس، قال السيد مونتيك سينغ أهلواليا، نائب رئيس مفوضية التخطيط الهندية والرئيس الأسبق للإدارة التي تقوم بدور الرقيب في صندوق النقد الدولي، والمعروفة باسم مكتب التقييم المستقل، إن ٢٥٠ مليار دولار أمريكي هي اقتراح "متواضع للغاية" بالنظر إلى حجم الموارد الجاري توزيعها في بعض الاقتصادات المتقدمة لمجابهة الأزمة.

واقترح السيد أهلواليا خيارين لجذب تمويل إضافي مقداره ٢٥٠ مليار دولار من بضعة بلدان:

- زيادة حصص الصندوق ــ أي رأس المال الذي يكتتب فيه البلدان الأعضاء ــ إلى ثلاثة أضعاف حجمها الحالي
- طرح إصدار عام من عملة الصندوق، أي وحدات حقوق السحب الخاصة (SDRs)، تكملة للاحتياطيات الرسمية الحالية المودعة من البلدان الأعضاء.

التنبؤ بتعاف في الأفق

وصرح السيد ليبسكي بأن الحكومات إذا بادرت باتخاذ الإجراءات الملائمة على مستوى السياسات، ومنها توفير دفعة تنشيطية مالية في الاقتصادات المتقدمة وبعض الأسواق الصاعدة، فمن الممكن أن يشهد العالم انتعاشا في النمو الاقتصادي قرب نهاية عام ٢٠٠٩ "وعودة لاتجاهات النمو المعتادة في السنوات القادمة. ولكن الأمر يتطلب تحركا حاسما."

وحول أمور أخرى قال ليبسكي إن

- استرداد صحة النظام المالي هو شرط أساسي لتعافي الاقتصاد
- الحكومات يجب ألا تقع في "الفخ الجاذب" الذي يدفعها للتركيز على الأولويات القومية على حساب الصحة الدولية
- هبوط أسعار النفط واستمرار الإنفاق المحلي في البلدان المصدرة للنفط يمكن أن يصبحا مصدر دعم كبير للاقتصاد العالمي

الإصلاح في صندوق النقد الدولي

وصرح كل من السيد أهلواليا والسيد تريفور مانويل وزير مالية جنوب إفريقيا ــ في مناقشة منفصلة ــ بأن الصندوق بحاجة إلى الإصلاح، بجانب رأس المال الإضافي، حتى يتحسن نظام تمثيل الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى فيه. فعلى سبيل المثال، ينبغي ألا يكون للبلدان الأوروبية عدد كبير من المقاعد في المجلس التنفيذي، حسبما صرح السيد مانويل الذي يرأس لجنة معنية بإصلاح نظام الحوكمة في الصندوق من المتوقع أن تصدر تقريرها ذي الصلة في شهر إبريل القادم.

ومن ناحية أخرى، صرح السيد أهلواليا بأن إصلاح الصندوق ينبغي أن يكون بندا جوهريا في جدول أعمال مجموعة العشرين للبلدان الصناعية والأسواق الصاعدة الكبرى والتي ستعقد اجتماعها القادم في لندن في الثاني من إبريل.

وأضاف: "لا شك عندي في أننا نحتاج إلى صندوق نقد دولي، ولكن ما نفعله الآن هو أننا نأخذ صندوق النقد الدولي الذي ابتكرناه عام ١٩٤٥ ونغطيه بقطع مختلفة من الضمادات اللاصقة هنا وهناك. ينبغي أن نرجع قليلا إلى الوراء لنبدأ مرحلة التصميم من جديد. وهذا هو ما ينبغي أن تركز عليه مجموعة العشرين."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.